# الفصل الأول

## أمّة (الفيس بوك)

**عندما أصبح ديفيد كاميرون رئيسًا للوزراء في بريطانيا**، حدّد موعدًا مع رئيس دولة أخرى، هو مارك زاكيربيرغ. نعم مارك زاكيربيرغ ذاته: الطفل المليارديرالمعجزة، مؤسّس موقع (فيس بوك). ناقش رئيس الوزراء ديفيد كاميرون ورئيس (فيس بوك) مارك زاكيربيرغ خلال الاجتماع الذي عقد في (10 داونينغ ستريت)، سبل استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، في تسلّم بعض المهمّات الحكومية المعينة، وإبلاغ صانعي السياسيات العامّة[1].

وبعد مرور شهر على ذلك الإجتماع، عقد كاميرون وزاكيربيرغ محادثات؛ لمتابعة ما تمّ في الاجتماع الأول، بُثّت على موقع (يوتيوب) لاحقًا. كان كاميرون يرتدي بدلة وربطة عنق، بينما ارتدى زاكيربيرغ بلوزة زرقاء قطنية[2]. قال كاميرون لزاكيربيرغ واصفًا المخاوف المالية للمملكة المتّحدة: «لدينا مشكلة كبيرة في هذا الشأن».

شرح زاكيربيرغ كيف يمكن استعمال (الفيس بوك) بصفته قاعدة لخفض الإنفاق، وزيادة المشاركة العامّة في العملية السياسية قائلاً: «ما أعنيه هو أن كل هؤلاء الناس، لديهم أفكار خلاّقة وكمّ هائل من الطاقة يرغبون المشاركة فيها، وأعتقد أنّ (الفيس بوك) بالنسبة إلى كثير من الناس مجرد وسيلة سهلة ورخيصة للغاية لتواصل أفكارهم. رد كاميرون: «منتهى الذكاء».

وخلال عام واحد فقط، أصبح لزاكيربيرغ دور مع صنّاع القرار السياسي. فقد حضر في مايو من عام 2011م، قمّة الدول الثماني العظمى؛ الاجتماع السنوي لقادة الدول العظمى (سمّيت تيمّنًا بالاقتصادات الثمانية الرائدة في العالم: فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، واليابان، وإيطاليا، وكندا، وروسيا)[3]. وقد نقلت وسائل الإعلام أنّ قادة العالم، بدءًا من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ووصولاً إلى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، كانوا يخافون زاكيربيرغ أكثر ممّا كان يخافهم هو[4]. وقد لخّص زاكيربيرغ كيف لعب (الفيس بوك) دورًا في الحركات الديمقراطية في أنحاء العالم كافّة، وفرض أجندته السياسية الخاصة، وحث المسؤولين الأوروبيين على التراجع عن عزمهم وضع خطة لتقنين الإنترنت. قال زاكيربيرغ: «يقول الناس لي إنّ الدور الكبير الذي لعبته خلال الربيع العربي كان مميّزًا، ولكن من ناحية أخرى فإنّ إتاحة المشاركة، وجمع هذا الكم من المعلومات يثير المخاوف».

من الغريب أن يعدّ مارك زاكيربيرغ رئيس دولة. ربما يكون هذا صحيحًا، لكنّ (الفيس بوك) يملك نفوذ أمة وقدرتها كاملة. فهو يعدّ بأعضائه البالغ عددهم 750 مليون شخص، ثالث أكبر أمّة في العالم؛ فيه مواطنون، واقتصاد، وعملة، ونظام لفض النزاعات، وعلاقات مع أمم ومؤسّسات أخرى.

أحسّست بوجود مكيدة بعدّ مواقع التواصل الاجتماعي أممًا قائمة بحد ذاتها، وبعد أن شاهدت الفيديو الذي يحوي النقاش الذي دار بين كاميرون وزاكيربيرغ. بدأت أتساءل، ما نوع الحكومة التي تقود (الفيس بوك)؟ ما هي سياساتها؟ وبما أنّها تُعدّ أمة، فهل لدى هذه الأمة دستور ما؟

ينجذب الناس إلى (الفيس بوك)، مثلما انجذب المستوطنون الأوائل إلى أيّة أمّة حديثة العهد بحثًا عن الحرّية. وتزيد مواقع التواصل الاجتماعي الفرص للناس؛ فقد يغدو شخص عادي مراسلاً إخباريًّا، ينبّه العالم عند وقوع كوارث طبيعية أو أزمات سياسية، أو قد يصبح محقّقًا يساعد الشرطة على حل الجرائم. وبإمكان صنّاع الأفلام والموسيقيين المبتدئين أيضًا، أن يعرضوا أعمالهم على عدد كبير من المتتبّعين على مواقع التواصل الاجتماعي.

تقوم مواقع التواصل الاجتماعي باستغلال الطاقات الموجودة لدى الناس بصورة جديدة، وأعادت تعريف الفن؛ وذلك بقيام الفرق الموسيقية والكتّاب بعرض مسودات أعمالهم، واستغلال رأي الجمهور لتغيير الموسيقا، وكلمات الأغاني، وأحداث القصص. يمكن لأيٍّ كان أن يغدو عالمًا، ويشارك في مشروع بحث عن طريق استغلال رأي الجمهور. وفي ما يعرف بـ (جالاكسي زوو)، صنّف أناس من العامّة معلومات مليون مجرّة، ونشروا النتائج في مقالات علمية. و يستغل (الفيس بوك) رأي الجمهور؛ لترجمة محتواه إلى لغات جديدة. وتقدّم مواقع التواصل الاجتماعي طرقًا جديدة لتمكين العامّة من التفاعل مع الحكومة، فقد طلب البيت الأبيض آراء متتبّعيه على موقع (تويتر) حول قانون الضريبة[5]. أنشأ بعدها موظف من المجلس الاقتصادي الوطني مدوّنة تتضمّن عناوين إلكترونية لأسئلة طرحها المتتبّعون، بصفتها نوعًا من الطرح والمناقشة حول المنحى الذي يجب أن تتّخذه السياسة الضريبية. ووضعت شبكة التواصل الاجتماعي التي أنشأتها مدينة سان فرانسيسكو في عام 2011م، تطبيقًا للهاتف الجوّال يتيح لمستخدميه التقاط صور للحفر الموجودة في الشوارع، وأيّة أشياء أخرى في حاجة إلى صيانة، ثم تحميلها على موقع الجهة المختصّة؛ كي يتسنّى إصلاح الضرر. وبإمكان الناس أن يستخدموا موقع الشبكة نفسه؛ للتطوّع لتقديم المساعدة إذا كانوا يتقنون التنفّس الاصطناعي؛ إذ يتيح تطبيق الهاتف الجوّال المرتبط بشبكة تحديد المواقع العالمية (جي. بي. أس)، طلب المساعدة عندما يصاب شخص بأزمة قلبية في أثناء لعب الغولف مثلاً، حيث يقوم بتجنيد المتطوّعين المتواجدين في المنطقة للقدوم إلى الحفرة رقم سبعة، وتقديم المساعدة.

وبإمكان الأشخاص استخدام (الفيس بوك)، و(تويتر)، و(يوتيوب) عندما يطفح الكيل من حكوماتهم، لتحريض آخرين للنزول إلى الشارع والتظاهر. في الماضي، كان القيام بالمظاهرات المناوئة للحكم يتطلّب قائدًا ذا جاذبية، قد يتعرّض من جانبه إلى القتل أو إلى تدمير مقرّه. ولكن، من الصعوبة بمكان إيقاف مجموعة متفرّقة من المعارضين كتلك التي تشكّل أمّة (الفيس بوك). ومن الصعب إخماد الآلاف من النيران الثورية الملتهبة على طول الشبكة العنكبوتية.

لمواقع التواصل الاجتماعي فوائد جمّة؛ فهي تبقينا على تواصل مع أصدقائنا القدامى، وتعرّفنا إلى أناس جدد يملكون اهتماماتنا نفسها. وتُنشئ منطقة آمنة نحن بأمسّ الحاجة إليها. يقول الفيلسوف إيان بوغوست: «لقد دُمّرت الحواجز الفاصلة بين الأشخاص، وخُصخصت، وأصبحت تحت المراقبة، خلال العقود المنصرمة، لكن ما دُمّر بالأخص هو حياة اليافعين والمراهقين بسبب المخاوف الإضافية من الاختطاف، والاستغلال، والجريمة، والفساد الأخلاقي»[6]. تشكّل مواقع التواصل الاجتماعي بالنسبة إلى بوغوست، مرتعًا للتسكّع والتعرّف إلى الموضة السائدة، والدور الذي كانت تلعبه صالات الألعاب الإلكترونية في الماضي.

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي موجودة في كل مكان، وضرورية، وتسبّب الإدمان. لم يعد التواصل عبر الشبكات الاجتماعية مجرد تسلية، بل أصبح أسلوب حياة. يتوقّع الناس أن يكونوا قادرين على الولوج إلى مواقع (الفيس بوك) و(مايسبيس)، وطرح أفكارهم عبر موقع (تويتر) أين ما ذهبوا. كانت الهواتف الجوّالة والإنترنت ممنوعة في أماكن معيّنة مثل المحاكم، حتى زمن قريب. لكنّ المؤسسات الاجتماعية لم تعد تمنع أحدًا من البقاء بعيدًا عن أصدقائه الموجودين على (الفيس بوك)، أو جمهوره الموجود على (تويتر). ظهرت الكثير من المشكلات نتيجة لذلك، كأن يصادق قاضٍ متهمًا، أو أن يطّلع أحد أعضاء هيئة المحلّفين على الصفحة الخاصة بأحد الشهود على (الفيس بوك) ليتأكّد من مصداقيته، أو كأن ينشر محامون في مدوناتهم معلومات سرية تخص العملاء.

قاومت المؤسسة العسكرية الأمر إلى أقصى حد. فقد أصدرت قيادة مشاة البحرّية الأمريكية في أغسطس من عام 2009م، قرارًا يقضي بمنع الجنود من استخدام (الفيس بوك) و(مايسبيس) و(اليوتيوب) على الشبكة الخاصة بالقيادة[7]. كانت مخاوف الجيش هي ذاتها مخاوف كل منّا: انتحال الشخصية، والقرصنة الإلكترونية، والثغرات الأمنية الأخرى. لكنّ المخاطر التي واجهتهم كانت أعظم؛ فمن المزعج للمرء أن يضطر إلى إصدار بطاقة إئتمانية بدل تلك التي قُرصنت عن طريق لعبة البلاي ستيشن[8]، لكنّ الوضع سيكون أخطر إن سُرقت أسرار تصميمات عسكرية من قِبَل دول أخرى، أو قُتل الجنود؛ لأنّ خطط المعركة قد كُشفت[9].

كان الحظـر الذي فرضه الجيش منطقيًّا باستثناء حالتين. كان مـن الصعوبة بمكان، حمل الناس على التطوّع في خدمات المتطوّعين المسلحة كافة. وانخفضت الروح المعنوية لدى الجنود، عندمـا انقطع عنهم أصدقاؤهم وأفراد عائلاتهم على (الفيس بوك) و(مايسبيس)! وكان الاتصال بالشبكـة العنكبوتية أمرًا أساسيًّا في أمور عسكرية بحتة، حيث كان الجنود في حاجة إلى استعمال تطبيقـات معيّنة للهواتف الذكية، مثـل: (آي سنايب، وشووتر) لاستعمـال الأسلحة بكفاية قصوى، وتقدير مسار الطلقات. ويتيح تطبيق آخر للجندي معرفة مواقع الجنود الحلفاء والمقاتلين الأعداء عبـر خريطة تُحدّث تلقائيًّا[10]. حتّى أنّه يوجد تطبيق يدعى (جيبيغو) يترجم لهجة عراقية بعينها[11]. وآخر يدعى (تيلي هيلث موود تراكر) لفحص القدرات العقلية لدى الجنود[12].

فـي فبراير من عام 2010م، قام الجيش الأمريكي بفتـح المجال لمواقع التواصل الاجتماعي بصـورة كبيرة، حيـن أعاد تشكيل شبكة الإنترنـت الخاصة به المسماة نيبرنيـت (ترمز إلى نظام مسيير شبكة الإنترنت غير السرّية)، وهي تعدّ أكبر شبكة إنترنت داخلية خاصة في العالم؛ ليتسنّى للجنـود استخـدام تطبيقات (يوتيوب، وفيس بـوك، ومايسبيس، وتويتر، وجوجـل)[13]. ووزّع الجيش هواتف ذكية على الجنود؛ بهدف معرفة مدى فاعليتهم في الحالات القتالية وغير القتالية[14]. ويؤتى بالشبـكات اللاسلكيـة التي تشغّل التطبيقات في ساحة القتال محمّلـة على المركبات، والطائرات، ومناطيد الهواء[15].

وهـذه الحال لا تنطبق على قواتنا فحسب، بل تتعدّاه لتشمـل أعداءنا أيضًا. إذ يكشف تقرير وضعته وكالة الأمن القومي في عام 2010م، وأسمته «استخدام الإرهابيين لمواقع التواصل الاجتماعي: دراسـة علـى (الفيس بوك)»، أنّ مؤيـدي الجهاد والمجاهدين يستخدمـون (الفيس بوك) بازدياد؛ لإيصـال المعلومـات عن عملياتهم، ومن ضمنهـا طرق صناعة المتفجّـرات المحلية الصنع باللغة العربية، والإنجليزية، والإندونيسية، والأوردو وغيرها من اللغات[16].

يوجـد على (الفيس بوك) مجموعـة تضم ألفي عضو، تنشر مقاطـع فيديو عن «إطلاق النار التكتيكـي»، و«كيف تستخـدم بندقية أي كي 47»، و«كيفية تفكيك بندقيـة أي كي 47 وتركيبها»، وما إلى ذلك[17]. وتتضمّن صفحات أخرى، لمجموعات إسلامية على (الفيس بوك)، مقاطع فيديو تُظهر قتلى وجرحى فلسطينيين في غزة، وروابط إلى مقاطع فيديو خاصة بتنظيم القاعدة على (يوتيوب)، وأخـرى تـروجّ للانتحاريات من النساء. كل ذلك متاح للعامّة حتّى من دون الحاجة إلى أن يصبحوا «أصدقاء» لتلك الصفحات على (الفيس بوك). والمجرمون يستخدمون الشبكة العنكبوتية للحصول علـى المعلومات، بداية من اختيار الأماكن التـي سيسرقونها عن طريق تتبع كلمة «إجازة»، ووصولاً

لاستخـدام محـرّك البحث للتدرّب على القتـل. وقد توجد عملية القتـل الافتراضية مفصّلة خطوة بخطوة على أرشيف محرّك البحث، مثلما هي الحالة مع الممرضة التي قتلت زوجها بعد أن بحثت في محرّك (جوجل) عن «السموم التي لا تترك أثرًا»، و«القوانين المحلية في ما يخص الأسلحة النارية»، و«السمـوم الفتّاكة»، و«قوانين ولايـة بنسلفانيا المتعلّقة بالأسلحة الناريـة»، و«مستويات الأنسولين السامة»، و«كيف أرتكب جريمة قتل»، و«كيفية شراء بندقية صيد في ولاية نيوجيرسي»، و«عامل محصر للوصل العضلي العصبي»، و«هيدرات الكلورال»، و«الكلورال وتأثيراته الجانبية»، و«الوالغرينز»[18].

ويتيح (الفيس بوك) أيضًا بثًّا حيًّا وواقعيًّا للجرائم في أثناء وقوعها، ويسمح للمجرمين بتلقّي العون من الأصدقاء الموجودين على صفحتهم. فعندما حاولت شرطة ولاية يوتا الأمريكية، اعتقال أحد أفراد عصابة (جاسون فالديز)، تحصّن نورتينيوس في أحدى غرف النُزل، وأخذ فتاة تدعى فيرونيكا جينسين رهينة. وبينما حاصره فريق الأسلحة والتكتيكات الخاصة (سوات) من خارج النزل وداخله، كتب جاسون ست «حالات» على صفحته على (الفيس بوك) باستخدام هاتفه المزوّد بخدمة (أندرويـد)، وأضاف خمسة عشر صديقًا جديدًا إلى صفحته، وتجاوب مع عدّة تعليقات مرسلة من أصدقائه وعائلته، وحمّل صورة تظهره مع الرهينة وعنونها «لدي رهينة لطيفة أليس كذلك؟». عندها كتـب صديـق له تعليقًا على صفحته، يخبـره أنّ عنصرًا من فريق (سـوات) يكمن بين الشجيرات، قائلاً: «القناص بين الشجيرات، ابقَ حذرًا». أجاب جايسون: «شكرًا يا صديقي على المعلومة»[19].

بعدهـا بثمانـي ساعات، كتب جايسون تعليقه الأخير قائلاً: «حسنًـا، كنت أنوي إطلاق سراح الرهينة، لكنّ هؤلاء الملاعين حاولوا اقتحام المكان مع أنّني حذرتهم ألّا يفعلوا؛ لذا أطلقت رصاصتين ويبدو أنّنا سنعود لما بدأنا به». انتهى الموقف حين أطاح العناصر بالباب الأمامي للغرفة والحائط مـن غرفة مجاورة باستخـدام المتفجرات. كانت الرهينة على ما يـرام وانتهى المطاف بجايسون في العناية الحثيثة، وتفكّر الشرطة باتّهام صديق جايسون بعرقلة العدالة؛ للتنبيه الذي أرسله إليه بخصوص العنصر[20].

مـن السهل معرفة أنضمام الناس إلى (الفيس بوك) أو غيره من مواقع التواصل الاجتماعي، لكـن مـن الصعب توقّع ماذا سيحـدث إن أصبحت مواطنًا في هذا العالـم الجديد. قد يكون لديك فكـرة عمّا أنت مقبل عليـه، إذا أردت الانضمام إلى كيبوتس في إسرائيل، أو تعليم اللغة الإنجليزية في اليابان، أو الانخراط في صفوف الجيش، أو الرحيل إلى مزرعة في الأرياف. لكنّك لا تعرف جيّدًا عواقب أن تصبح مواطنًا في مواقع التواصل الاجتماعي حين تسجّل في (الفيس بوك)؛ لتعرف أين يقودك هذا القرار، والتحوّل الذي سيحدثه في حياتك. تتغيّر القوانين التي تحكم (الفيس بوك) أو

شروط الاستخدام، بسرعة ومن دون سابق إنذار؛ يعدك في يوم أنّ قائمة أصدقائك مخفية، ولكنّه يظهرها في اليوم التالي.

قد يعتقد المرء أنّ (الفيس بوك) يعزّز حرّية التجمّع التي كفلها الدستور، بما أنّه يسمح بإنشاء المجموعات. مثل: «لجنة لم شمل دفعة 1995م»، و«أنا أحب جستن بيبر»، و«الحرّية لثلاثي غرب ممفيس». لكن استخدمت بعض العلاقات على (الفيس بوك) ضد واضعيها. فقد أُدين القضاة وعوقبوا؛ لصداقتهم مع محامين على (الفيس بوك) على الرغم من أنّ الأمر مقبول في الحياة الواقعية. وتعرّض احد حراس السجون في بريطانيا في واحدة من الحالات إلى الطرد؛ لأنّه أضاف سجينًا إلى لائحة أصدقائه على (الفيس بوك)[21].

يوجد جزء مهم من حرّية التجمع، وهو الحق بإخفاء عضوية المرء بتجمّع ما. سمحت المحكمة العليا الأمريكية في عام 1958م على سبيل المثال، لجمعية الحقوق المدنية للأمريكيين السود، بإخفاء لائحة أعضائها عن حكومة ولاية ألاباما. وقالت الجمعية إنّ إجبارهم على نشر الأسماء من شأنه «حرمان أعضائها العامّين من الانخراط في تجمّع قانوني لدعم قناعاتهم المشتركة»[22]. برّرت المحكمة قرارها بعدم إجبار الأعضاء على كشف هوياتهم، بسبب خشية الناس من ممارسة حقّهم في حرّية التعبير، والاشتراك في الجهود الجماعية لخدمة معتقداتهم، إن كُشفت عضويتهم في المنظمات التي ينتسبون إليها. إنّ الكشف عن عضوية شخص في منظمة ما، قد يؤدّي إلى «انتقام اقتصادي، وفقدان الوظائف، وتهديد بالإكراه الجسدي، وغيرها ممّا قد ينتج عن الحقد لدى العامّة»[23].

كشفت مواقع التواصل الاجتماعي مع ذلك، جمعيات ظنّ الناس أنّها ستبقى سرّية، عندما غيّر موقع (الفيس بوك) سياسته من دون سابق إنذار في عام 2009م، بأن أصبحت قوائم الأصدقاء والانتماءات مكشوفة للعلن، وخارج سيطرة الأعضاء على مدى خصوصيتها، كان للأمر صدى واسع على مستوى العالم. استجوبت السلطات الإيرانية كل من كان على لائحة الأصدقاء، لمعارضي النظام الإيراني الموجودين في الولايات المتحدة، أو احتجزته. تعرّض البعض إلى الضرب، واحتُجز الأمريكيون الموجودون في إيران وصودرت جوازات سفرهم، فقط لأنّ لديهم حساب على (الفيس بوك).

وعلى عكس الديمقراطية، يعيد (الفيس بوك) تعريف العقد الاجتماعي بشكل أحادي الجانب، بأن جعل من الأمور الخاصّة أمورًا عامّة، ومن الأمور العامّة أمورًا خاصّة. أصبحت المعلومات الخاصّة عن الناس متوافرة لطرف ثالث. في الوقت نفسه، تستخدم الجهات العامّة مثل الشرطة،

مواقع التواصل الاجتماعي للقيام بأنشطة سرّية كانت تخضع لمراقبة العامّة سابقًا. فحتى لو كانت الشرطة في حاجة إلى مذكّرة لدخول بيت ما، فهذا لا يمنعهم من معاينة الصور الموجودة على (الفيس بوك) للحفلات التي يقيمها الطلبة في المرحلة الثانوية في بيوتهم. إذا رأوا الكؤوس الحمراء البلاستيكية السيئة السمعة، التي توحي أن اليافعين يتناولون الكحول، فبإمكانهم توجيه تهمة تزويد قاصر بالخمر إلى الأهل.

قد تظن أن عائلتك فقط هي التي تطّلع على المعلومات التي تضعها، لكن باستطاعة تغيير بسيط في رمز جهاز الحاسوب، تمكين (الفيس بوك) الذي يديره القطاع الخاص، من إرسال تلك المعلومات إلى حيث يريد سهوًا أو متعمّدًا. وضع (الفيس بوك) ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى، معلومات خاصّة تشمل نتائج الفحوصات الطبية، وأرقام البطاقات الإئتمانية، وصورًا حسّاسة في الأيدي الخطأ. وعلى عكس لاس فيغاس، ما يحدث في (الفيس بوك) لا يبقى في (الفيس بوك).

سبقت مواقع التواصل الاجتماعي ألعاب الشبكة المتعدّدة اللاعبين، حيث كان الناس يتواصلون عبر شخصيات مجسّدة يبتكرونها، وكانت لا تشبه الشخص الحقيقي الذي تمثّله عادة. لكن ما يحدث اليوم على مواقع التواصل الاجتماعي، يتعدّى تقمّص دور معيّن. والتضمينات أخطر من مجرد ربح أو خسارة غنيمة، أو كنز أو نقاط خبرة.

يطلب (الفيس بوك) إلى المشترك استخدام اسمه الحقيقي وعنوانه البريدي، على عكس مواقع التواصل الاجتماعي في الماضي. والأمور التي تتم على (الفيس بوك) ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى، لها تبعات على أرض الواقع.

تعرّضت نساء للطرد من عملهن؛ لأنّ صورهنّ على (الفيس بوك) أظهرتهنّ بملابس فاضحة، وتعرّض طلبة متفوقون للفصل من مدارسهم؛ لأنّهم انتقدوا معلّميهم على موقع (مايسبيس). وأقنع شخص حاصل على إطلاق سراح مشروط، ومتهم بحيازة سلاح ناري هيئة المحلّفين ببراءته، وادّعى أنّ الشرطي الذي قبض عليه هو من وضع المسدس؛ لأنّه كتب أنّه يشعر بمزاج «للمراوغة» على (مايسبيس)[24].

تبحث الجامعات والشركات عبر (الفيس بوك) و(مايسبيس) بصورة دورية؛ لتحدّد إذا كانت ستقبل الراغبين بالالتحاق بها. توجد خدمة لتقصّي الخلفيات التي ينتمي إليها الناس تدعى (سوشيل إنتلجنس كورب)، تجعل إعدادات الخصوصية للملفات والصور المنشورة لكل مستخدم على (الفيس بوك) على وضع «العامّة»[25]. وتحتفظ الشركة بالملفات مدّة سبع سنوات، فحتى لو رفعت الصورة

التي تظهرك مرتديًا قميصًا كتب عليه «الحرّية لشارلي مانسون»، فسوف تجد صعوبة في الحصول على وظيفة.

وقد أوضح فنانون كيف تُستخدم المعلومات المنشورة عبر (الفيس بوك) في غير محلها، فقد ابتكر الفنانان الإيطاليان باولو شيريو واليساندرو لودوفيكو موقع (لوفلي فيسيز دوت كوم)؛ وهو موقع مواعدة مزيّف يستخدم المعلومات الموجودة على صفحات مشتركي (الفيس بوك) المتاحة للعلن. فقد استخدما برمجيات حاسوبية لنسخ أسماء، وصور، ومواقع، أكثر من مليون مشترك على (الفيس بوك)[27]. استخلص البرنامج ربع مليون وجه، واستخدم الفنانان منهاجًا معيّنًا يميّز الوجوه، ويقيّم الملامح والتعبيرات لتصنيف الصور إلى ست فئات: وصولي، وهادئ، وفكاهي، ودمث، ومخادع، وأنيق[28]. ناقش باولو واليساندرو الدافع وراء المشروع عند عرضه في مهرجان برلين للفنون حيث قالا: «عندما يصبح المرء جزءًا من موقع التواصل الاجتماعي، يدفع الثمن بأن يتعرّض لإطلاق الأحكام». يسخر المشروع من الثقة التي منحها 500 مليون مستخدم للمنصة (الفيس بوك) ويذكرهم أنّه يوجد – مثلما في الواقع – عواقب لنشر معلومات شخصية على مواقع التواصل الاجتماعي»[29].

بدأت هويتنا الرقمية الموجودة على الشبكة العنكبوتية: البريد الإلكتروني، والمواقع الشخصية، وصفحات الإعلام الاجتماعي، بالتغطية على هويتنا الحقيقية. وبما أنّنا نعمل ونتحدّث ونواعد عن طريق الشبكة، فنحن نُنشئ نسخة رقمية من أنفسنا، تعيد تعريف ما نحن عليه، وقد ترخي بظلالها علينا في أي وقت.

لا يحوّل (الفيس بوك) ما هو خصوصي إلى عمومي فحسب، بل يفعل العكس أيضًا. كان المسؤولون في الحكومة في حاجة إلى إذن خاص أو مذكرة؛ لمعرفة خصوصيات الناس سابقًا. أمّا الآن فيستطيعون مراقبة ما ينشر على (الفيس بوك)، ومواضيع البحث على (جوجل)؛ للوصول إلى أدق التفاصيل عن حياة الناس. يفتش مسؤولو تطبيق القانون في الصفحات الشخصية المفتوحة للعلن؛ لإيجاد أدلة على جرائم ارتكبت، أو للتنبؤ بالحالات الطارئة، مثلما تفعل وكالة الأمن القومي الأمريكية، التي تراقب استعمال مصطلحات معيّنة على مواقع التواصل الاجتماعي: مصطلحات تتراوح من «الجريمة المنظّمة» إلى «حجر صحي»[30]. فقد حدّدت وكالة الأمن القومي في مبادرة عام 2011م، 350 مصطلحًا ستُراقب، تشمل: «لحم الخنزير» و«لقاح» و«قراصنة» و«جهاز المسح» و«غزمان»، وحتى «الإعلام الاجتماعي».

وأوصت مذكرة أصدرتها دائرة الجنسية والهجرة الأمريكية في عام 2008م، «بمصادقة» طالبي الجنسية لمراقبة مدى شرعية العلاقات التي يقيمونها، والتفتيش عن الأدلة؛ لمعرفة إذا وجد زواج لا يتناسب مع المعايير القانونية التي وضعتها الدائرة[31]. على سبيل المثال، إنّ الرغبة النرجسية الموجودة لدى كثير من الناس تغذّي حاجتهم إلى الحصول على أكبر عدد من الأصدقاء، ما يمنح مكتب مكافحة الاحتيال والأمن القومي، موقعًا رائعًا لمراقبة المستفيدين والمتقدّمين، الذين تحوم حولهم الشكوك بأنّهم يقومون بأنشطتهم الاحتيالية، وتحدّد المذكّرة مواقع التواصل ذات الشعبية بين مجموعات عرقية معيّنة، مثل: موقع (مايجينت دوت كوم) الشائع بين اللاتينيين، وموقع (موسلم دوت كوم) الذائع الصيت لدى المسلمين[32].

وحتى الحكومات فقد بدأت باستخدام رأي الجمهور في التحقيقات. وبتوافر كاميرات الهاتف الجوّال الحديثة، والإمكانات الحاسوبية المنتشرة في كل مكان، أصبح باستطاعة الناس التحوّل من متفرّجين على المسلسلات البوليسية إلى المشاركة في القضايا بأنفسهم، فعندما تفجّرت فضيحة تقرير مصاريف أحد أعضاء البرلمان في بريطانيا، نشرت أكثر من 450,000 صفحة على الشبكة العنكبوتية تشتمل على حسابات نفقات. وشارك أكثر من 28,000 شخص في تفتيش رقمي عن مخالفات في إنفاق رئيس الوزراء[33].

وضعت ولاية تكساس تسعًا وعشرين كاميرا مراقبة على طول الحدود مع المكسيك (بمعدل كاميرا لكل ستّة وستين كيلومترًا) وأتاحت لكل من يملك الإنترنت مراقبة الحدود، وإخطار السلطات عن أيّة محاولات محتملة لدخول المهاجرين غير الشرعيين ومهربي المخدرات[34]. يسمح الموقع الإلكتروني المدعوم من شبكة تواصل اجتماعي يدعى (بلوسيرفو)، للأشخاص من أنحاء العالم كافّة، أن يصبحوا «مفوضين افتراضيين في شرطة تكساس»[35]. تظهر التعليمات على الموقع الإلكتروني بجانب ما تغطيه كل كاميرا، مثل: «بلّغ عن أي شخص يزحف خلال هذه العبّارة» أو «انظر إلى الأشخاص الذين يتحرّكون على الأقدام باتجاه اليمين»[36]. يقوم مفوض افتراضي في أستراليا بمراقبة الحدود في أثناء تواجده في حانة[37]، وتمضي أم في نيويورك أربع ساعات يوميًّا محدّقة بصور للصحراء في أثناء رعاية طفلتها الرضيعة[38]. وتقوم امرأة من أوكلاهوما ممّن يزورون موقع (بلوسيرفو) كل ليلة بعد إنهاء العمل، بمراقبة حركة النسور الصلع على الإنترنت وتصف مشاركتها قائلة: «أراقب النسور والخارجين عن القانون. إنّه لشيء ممتع للغاية»[39].

جذب الموقع الذي أُطلق في نوفمبر من عام 2008م، بمنحة من مكتب حاكم ولاية تكساس قيمتها مليونا دولار، 130,000 مفوض افتراضي في سنته الأولى. ولكن، وبعد مرور عام على إطلاق

المشـروع، قُبض على ستّة وعشرين شخصًا فقط، على الرغم من منحة أخرى بقيمة مليوني دولار قد صرفت على المشروع ، أي بمعدل 158,800 دولار لكل شخص قُبض عليه، وكان هذا الرقم بعيدًا عـن الهدف الـذي وضعته الولاية والبالغ 1200 شخص[41]. أُمطرت مراكـز الشرطة بمئات الرسائل الإلكترونية كل أسبوع، تخبرهم عن «حيوانات المدرّع الموجودة جانب الماء»، أو تقدّم تقارير مزيّفة بوجود «بعض الرجال يعبرون الماء، لديهم زجاجة تكيلا وقبعة كبيرة»[42].

وعلى الرغم وصف مناصري المشروع المفوضين الافتراضيين بأنهّم «عيون ساهرة إضافية» تساعـد قـوات الأمن، إلاّ أنّ تلك العيون قد تخبّئ عاطفـة شخصية قوية تجاه الأخطار التي تشكلّها الهجـرة غير الشرعية. يقول السيناتور عن ولاية تكساس إيليوت شابليه إنّ الكاميرات «تشكّل دعوة للمتشدّديـن للمشاركة في رحلة صيد افتراضية لقنصـ المهاجرين»[43]. كلام السيناتور لا يخلو من الصحـة، فالتقارير التي يبعثها المفوضون الافتراضيـون تصاغ بنبرة عنصرية في بعض الأحيان، مثـل: «يظهر أمامي على الشاشة اثنان من ذوي الظهـور الرطبة ومعهم كلب»[44]. تثير المراقبة عبر الكاميـرات على مدار الساعة، قلـق النقّاد الذين يعتقدون أن ذلك سيشجّـع الغيورين، بدلاً من أن الإبلاغ عن محاولات التسلل، قد يقوم المفوضون الافتراضيون «بركوب شاحناتهم مستلين أسلحتهم» مثلما يقول جي ستانلي الناشط في اتّحاد الحرّيات المدنية الأمريكي[45].

إنّ الصور الحية التي يبثها موقع (بلوسيرفو) لا تشمل الحدود مع المكسيك وحسب، بل تتعدّاها إلـى الأحيـاء الأمريكية العادية، حيث يسمح الموقـع للعامّة بتوصيل كاميراتهـم بالإنترنت؛ للقيام بدوريات تغطّي الأحياء التي يسكنون فيها [46].

تلتقـط الكاميرات الموجودة في الأحياء أمورًا تختلف عن تلك الموجودة في العراء على طول الحـدود، فبينما تكشف هذه الأخيـرة الحيوانات عادة، قد تصوّر الأولى الناس في أثناء عملهم في مختلف الأنشطة الروتينية؛ بدءًا بشاب وفتاة في سن المراهقة يقابلان بعضهما داخل سيارة، وصولاً إلى أمهات يضربن أبناءهن الصغار عند مدخل البيت. بما أنّ المفوضين الافتراضيين غير ملتزمين بمبدأ تطبيق القانـون فحسب، فقد يستخدمون التقارير المرسلة بطريقة انتقائية؛ كي ينتقموا من الجار الذي يرفع صوت الموسيقا مثلاً ، أو يستهدفوا فردًا من فئة غير مرغوبة.

استخدمـت بعض مواقع التواصـل الاجتماعي، مثل: (4 شان) وهو أحـد المواقع الأكثر تتبّعًا علـى الإنترنت، قوة رقمية تعادل في الحياة الواقعية القوة القصوى لدى رجال الشرطة. فقد أقسم مستخدمـو (4 شان)، عند مشاهدتهـم مقطع فيديو يظهر فيه مراهق يعّذب قطـة أن يقتفوا أثره،

ويسلموه إلى العدالة. شاهد مستخدمو (4 شان) مقاطع أخرى للفتى موجودة على حسابه على (اليوتيوب)، وطابقوا خلفية الغرفة التي يوجد فيها بأخرى من صورة موجودة على موقع للتواصل الاجتماعي[47]. استمرت مطاردة الفتى على الإنترنت في مواقع اجتماعية متعدّدة، حتى عُثر على صفحته على (الفيس بوك)[48]. حيث تتبّعوا الفتى، ووجدوه في مدينة لوتن بولاية أوكلاهوما، وأُبلغت السلطات المحلية عنه.

وعلى صعيد متّصل، عاقب أعضاء موقع (4 شان) ذاتهم الشخص الذي يُعتقد أنّه معتدٍ؛ بنشر عنوانه، وقرصنة حاسوبه، ومضايقته بمكالمات هاتفية ورسائل إلكترونية وهمية. وعندما اتّهمت سارة بايلن بخرق قانون تمويل الحملات الانتخابية، من خلال استغلال بريدها الإلكتروني الخاص بها بصفتها حاكمة لجمع التبرعات، قرصن أعضاء (4 شان) البريد الإلكتروني الخاص ببايلن، ونشروا كلمة العبور خاصّتها، وتداولوا لقطات لشاشتها كلّما كانت تهم بإرسال بريد إلكتروني[49].

تتقمّص مواقع التواصل الاجتماعي واجبات رجال الشرطة والقضاة، وأحيانًا تتحدّى مبادئ الديمقراطية العزيزة عليهم والمليئة بالتحدّيات عادة. وتمشّط الشرطة مواقع التواصل الاجتماعي لاكتشاف دلالات على سوء السلوك، وتُنشئ حسابات وهمية لمصادقة أفراد العصابات[50] ومراقبتهم، وتبحث دائرة الدخل الوطني في (الفيس بوك، ومايسبيس) عن أدلة على حركات تتم على أموال خاضعة للضريبة، وأماكن تواجد المتهربين من الضرائب[51]. وتعد المحاكم ما ينشره الأهل على مواقع التواصل عن ارتيادهم الحفلات، علامة على الإهمال تجاه الأبناء. بينما تبدو هذه الاستعمالات الدستورية نوعًا من المساعدة على حفظ الأمن، إلاّ أنّها تتعارض مع حق الحماية القانونية التقليدي، والمبدأ الذي ينص على حرّية المواطن من التتبّع الدائم.

تطرح هذه الأساليب أسئلة محيرة، فقد وُجدت الحكومات في الدول الديمقراطية لتحمي المواطنين وتحفظ حقوقهم. فموظفو الصحة العامة، مثل باقي موظفي الحكومة، مقيّدون في كمية المعلومات التي تخص المواطنين التي تُجمع أو تُعلن. وتحتاج الشرطة أيضًا إلى سبب مقنع، ومذكّرة تفتيش لجمع الأدلة. وتطبّق الضوابط الدستورية على كل خطوة تقوم بها الجهات الرسمية. ولكن ما الذي سيحدث عندما تقوم الجهات المحلية والاتّحادية بالتحايل على تلك القوانين، ودفع المواطنين المدنيين لجمع الأدلة عبر مواقع التواصل، أو طلب معلومات خاصة من المواقع مباشرة عن أشخاص، مستقاة من الأخبار والصور التي يضعونها؟ هل تخضع الأدلة التي جُمعت بتلك الطريقة للضوابط الدستورية؟

يوفّـر التدقيق بنتائج البحث عـن أعراض الأنفلونزا عبر محرّك (جوجل)، مؤشّرًا أفضل من الذي توفّره التدابير التقليدية التي تتّخذها الجهات الصحية الحكومية؛ لمعرفة المناطق الجغرافية التي ينتشر فيها المرض. لكن هل من الممكن السماح لموظفي الصحّة العامّة في الولاية، بالاطّلاع علـى عمليـات البحث الخصوصية؟ ماذا لو اكتشفوا أنّ شخصًـا يبحث عن معلومات تخص مرضًا ساريًا؟ هل يجب أن يكون لدى موظفي الصحة العامة الصلاحيات، لتتبّع هذا الشخص وإخضاعه للحجر الصحي؟ وفي حال وصل المواطنون الذين يساعدون رجال الأمن إلى المخالِف قبل الشرطة الحقيقية، ما الذي سيمنعهم من تطبيق القانون عليه بأنفسهم؟ وفي ظل العلاقة الضبابية التي تجمع الحكومات بمواقع التواصل الاجتماعي، من يتحمّل المسؤولية عند وقوع الأخطاء؟

يتعـدّى دور (الفيس بوك) كونه متمّمًا للواجبـات الحكومية، فهو أمّة قائمة بحد ذاتها. لديها اقتصـاد، وقوانين ضابطة. لكن على عكس الأمم التي تتمتّـع بالديمقراطية، فإجراءات السير فيه تبدو أقرب إلى دليل استخدام جهاز حاسوب منها إلى دستور. تجري كل الحقوق باتّجاه واحد؛ يفعل (الفيس بوك) ما يحلو له ولا يملك المواطنون إلاّ جزءًا يسيرًا من حق الطعن أو النقد، إلاّ إذا أرادوا الاستغناء عن (الفيس بوك) نهائيًّا. تعفي قوانين فيدرالية عدّة – وضِعت لتنظيم عمل الإنترنت قبل إنشاء مواقع التواصل الاجتماعي – مواقع التواصل الاجتماعي من أيّة مسؤولية تقريبًا. وبسبب تلك القوانين، لا يمكن محاكمة مواقع التواصل بتهم خرق الخصوصية، والتشهير، أو الأعمال الإجرامية التي تسببها المنشورات التي يضعها الناس على المواقع.

تحوّل مواقع التواصل الاجتماعي معلومات الأشخاص الخصوصية إلى مصدر دخل خاص بها. يجني (الفيس بوك) معظم أمواله بصفته منصّة للإعلانات. يبيع (الفيس بوك) مساحات إعلانية على الموقع، ويساعد المعلنين على جعل الإعلانات ذات صبغة شخصية، وموجّهة إلى أعضاء بعينهم باستخدام المعلومات التي يضعها الأعضاء على صفحاتهم. يستخدم المعلنون كلمات أو تفاصيل ذات دلالة، مثل: الحالة الاجتماعية، والموقع، والاهتمامات، والأنشطة، والكتب المفضّلة، والديموغرافيا، ومعلومـات عن الوظيفة، ثم ينشر (الفيس بوك) الإعلان على صفحات الأعضاء المستهدفين. وقد قُـدّر دخلـه من الإعلانـات في عام 2010، بـ 1.86 مليـار دولار، حسب موقـع (إيماركتر) المختص بالتسويق عبر الإنترنت.

يجنـي (الفيس بوك) الأموال أيضًا عن طريق اتفاقيـات العائد المشترك، مع الشركات التي تعرض ما يزيد عن 550,000 تطبيق على الموقع، من ضمنها الألعاب، مثل: (مافيا وورز وفارمفيل). وفي عام 2011م، أخطر (الفيس بوك) كل مطوّري الألعاب أنّ عليهم قبول الدفعات بالعملة التي يتعامل

بها موقع التواصل؛ نقاط (الفيس بوك)[58]. وسيكون لذلك أثر كبير في أرباحه؛ لأنّه سيحتفظ بـ 30% من مجموع النقاط، وبذلك ستصل أرباحه الإجمالية إلى نصف مليار دولار من عوائد التطبيقات[59].

ليس (الفيس بوك) وحده من يتربّح من معلومات الأشخاص الخصوصية الموجودة على الإنترنت، فقد ابتكر طالب من جامعة (ستانفورد)، يدعى هاريسون تانغ بمساعدة أصدقائه برنامج (سبوكيو)، وهو تقنية بحث تجمع معلومات عن ملايين الأفراد المتواجدين على مواقع التواصل الاجتماعي، والأماكن البعيدة على الإنترنت. ولا يقوم (سبوكيو) بتجميع معلومات من مئات المصادر على الإنترنت وخارجها – ما بين القوائم العقارية واستطلاعات السوق[61]– فحسب، بل يقوم باستخدام تلك المعلومات لإيجاد وصف للأفراد، مثل: «لديه دوافع ذاتية»، و«يتبرّع لقضية معيّنة»، و«يسكن مع أحد المحاربين القدامى»، و«يجمع تذكارات رياضية». وعند إدخال اسم شخص على موقع (سبوكيو) الإلكتروني، يمكنك الحصول بالمجان على عنوان ذلك الشخص، ورقم هاتفه (حتى إن لم يكن مدرجًا)، والفئة العمرية التي ينتمي إليها، والجنس، والعرق، والديانة، والحزب السياسي الذي ينتمي إليه، وحالته الاجتماعية، ومستواه التعليمي[62]. ويتضمّن (سبوكيو) صورًا لخرائط (جوجل)، تحدّد مكان سكن الشخص أيضًا. يصف (سبوكيو) نفسه بأنّه «دليل إعلانات، لكن ليس لأي أحد»[63]. فبإمكانك مقابل أقل من خمسة دولارات شهريًّا، الاطّلاع على معلومات أكثر، تشمل وصف لممتلكات الشخص (إذا كانت تضم بركة سباحة أو موقدًا مثلاً)، وأسلوب حياته واهتماماته، وتقديرات لمقدار الثروة التي يمتلكها (من الطبقة الوسطى مثلاً)، والصحة الاقتصادية (ضمن المعدل، أو قوية جدًّا مثلاً). ويسمح الاشتراك الشهري أيضًا بعدد محدّد من عمليات البحث العكسي (التفتيش في معلومات تخصّ شخصًا آخر من دون إذنه) باستخدام عنوان الشخص البريدي أو اسم المرور خاصته[65]. ويمكن لعمليات البحث تلك استرجاع صفحة الشخص الذاتية على مواقع التواصل والمواعدة، ومعرفة لائحة الأغاني التي يستمع إليها على موقع (باندورا)، والصور التي أضافها على مواقع مثل (فليكر، أو فوتوبكت)، ومقاطع الفيديو التي حمّلها على (اليوتيوب) والمدوّنات، وعرض للمنتَجات التي أثارت اهتمامه على مواقع التسوق مثل (أي باي)[66]، إذا لم تُحمى تلك المعلومات عن طريق إعدادات الخصوصية. ويسمح اشتراك (سبوكيو إنتربرايز) الذي يكلّف 79.95 دولارًا شهريًّا للمشترك، بالبحث في ألف عنوان بريدي، وألف اسم مرور كل شهر[67].

يبحث أكثر من مليون شخص يوميًّا[68] في قاعدة بيانات (سبوكيو)؛ ليتخذوا القرارات إذا رغبوا في توظيف شخص ما، أو منحه قرضًا، بناء على ما يقرأونه. تكون المعلومات خطأ عادة؛ لأنّها استنبطت من مصادر غير صحيحة أو قديمة، وفسّرت بأنظمة تحتمل الخطأ. لكنّ الأشخاص

الذيـن تستباح خصوصيتهم، قد لا يعلمون أنّ شيئًا مثل (سبوكيو) موجود أصلاً، ناهيك عن وصمه إياهـم بالعـار. لا يؤمن (سبوكيو) أنّه خاضع للقوانين التي تنظّـم مكاتب التدقيق المالي، وأنّ عليه إزالـة المعلومات غير الدقيقة أو تصحيحهـا، والحد من قدرة العامّة على الإطلاع عليها. فالقانون ينطبـق على الجهات التـي تجمع المعلومات عن الحالة الماليـة للأشخاص، وصفاتهم الشخصية، وأسلوب المعيشة، التي تستخدم في تحديد مدى أهلية الشخص للتوظيف أو الحصول على قرض[69]. لكنّـه يدّعـي أنّه صُمّم «للتسلية الصرفة»، وأنّه «لا يهدف إلى تحديد مدى أهلية الشخص للحصول على قرض، أو تأمين، أو وظيفة»[70]. لكنّه يروّج خدماته على أنّها «نظرة لا تقدّر بثمن» على معلومات الأشخاص التـي يعرضها، ويضم علـى صفحته إعلانات مثل: «للحصول علـى وظيفة، اضغط هنا الآن!»، و«هل تريد رؤية صفحة مرشحيك على (مايسبيس) و(لنكدلن)؟»[71]. وقد نشر إعلانات على مواقـع أخرى، وقال فـي إحداها: «هل يخونكِ شريك حياتِك؟ لِـمَ لا تستخدمي البحث العكسي في بريده الإلكتروني لتعرفي».

وعندمـا أخبرت أستاذًا جامعيًّا في القانون عن (سبوكيو)، دخل إلى الموقع ليرى الفرضيات التـي كتبت عن حياته. تعرّف (سبوكيو) على عنـوان البيت، ورقم الهاتف الأرضي والخلوي بصورة صحيحـة. ولكـون اسم زوجته جيمي، افترض أنّ زوجة الأستاذ هي ابنـه الأصغر، وأنقص ثلاثين عامًا من عمره، وافترض أنّه متزوج من ابنته البالغة من العمر ثلاثين عامًا، التي تحمل اسم العائلة نفسـه بطبيعـة الحال. قد تؤثّر الأخطاء علـى التصنيف الإئتماني للأستاذ؛ لأنّـه من المفترض أنّ ابـن الثلاثين يكسب دخلاً أقـل من ابن الستين. لكن كيف باستطاعتنا الوصول إلى المسؤولين عن (سبوكيو) لتصحيح الأخطاء؟ لي زميل درّس قانون الحاسوب لكنّه لم يسمع به قط حتى أخبرته.

عندمـا بحث توماس روبينـز عن اسمه في (سبوكيو)، لاحظ أنّ الموقـع أخطأ في الكثير من الأمـور، فقد أخطأ حينما ذكـر أنّ روبينز في العقد الخامس من العمر، ومتزوج، ويعمل بوظيفة في مجـال التقنيـات، ويملك شهادة دراسات عليـا، ولديه أولاد. وضم أيضًا صـورة من المفترض أنّها لروبنز لكنّها لم تكن كذلك، وأدرج «مستوى الثروة» التي يمتلكها بشكل غير دقيق.

خشي روبنز أن تؤثّر المعلومات المغلوطة في قدرته على الحصول على التسليف، والحصول على وظيفة، والتأمين أو ما شابه[72]. ورفع قضية ضد (سبوكيو)، لكنّ المحكمة رفضت ادّعاءه وفقًا لقانون كاليفورنيا للمنافسة غير العادلة؛ لأنّ روبنز لم يقل إنّه تعرّض لأذى فعلي نتيجة للعمل الذي قام به (سبوكيو)[73]. ولكن سمحت المحكمة بالمضي قُدمًا في القضية، بناءً على قانون التبليغ عن الأوضاع المالية الفدرالي (قانون ينظّم عملية جمع المعلومات المالية عن الأفراد، وإفشائها، واستعمالها)،

مـع إقرارها أن حجج المدّعي بأنّ المدّعى عليه يتربّح بصورة دورية، مقابل تقارير تحوي معلومات وتقييمات تخص الثروة الاقتصاديـة والأهلية الإئتمانية للمستهلكين، كافية لدعم استنتاج منطقي ينص على أنّ سلوك المدّعى عليه، يقع في مجال قانون التبليغ عن الأوضاع المالية[74].

يشكّل (سبوكيو) جزءًا من صناعة جمع المعلومات[75]، التي تقدّر عائداتها بمليارات الدولارات وتشمـل منظّمات تجمـع المعلومات من أماكن متنوّعـة لحفظ البيانات، مثـل: الملفات الحكومية، والسجـلات الإجرامية، ومواقع التواصل الاجتماعي[76]، وتصنّف المعلومات في صورة تقارير، وتباع إلـى منظّمات أخرى، مثـل: شركات الإعلان، والمشاريع التجارية، والـوكالات الحكومية، وشركات البطاقـات الإئتمانية[77]. ويمكن استخـدام المعلومات للتحقّق من خلفية موظف، أو لأغراض البحث التسويقي، ولأهداف أمنية، وعمل لوائح تضم عناوين إلكترونية واستهدافها، أو لتحديد الإعلانات التي تظهر على مواقع التواصل، والمواقع الإلكترونية الأخرى[78].

عقدت بعض شركات التسويق اتفاقيات مع مزوّدي خدمة الإنترنت؛ للاستفادة من المعلومات التـي يبعثها الناس عبـر أجهزة الكمبيوتر، سـواء أكان رابطًا على (الفيس بـوك)، أم رسالة بريد إلكتروني إلى حبيب، أم البحث عبر (جوجل) عن «كيفية ارتكاب جريمة قتل». والمفاجئ في الأمر، أنّ المحاكم لا تعدّ تلك الترتيبات التجارية مخالفة لقوانين التجسس، حتى أنّ أحد القضاة قال إنّ حق الخصوصية «يسقط مع أول ضغطة على لوحة المفاتيح»[79].

إذا كان قـادة أمّة ما، يعيشون وفـق قوانين تختلف عن تلك التي تطبّق على المواطنين، فتلك إشـارة إلـى وجود أمر خطأ. فعلى الرغم من أنّ هاريسون تانـغ ابتكر موقع (سبوكيو)، بهدف جمع معلومـات تخص الناس وبيعهـا، إلاّ أنّه أزال معلوماته الشخصية عن قاعـدة البيانات، معلّلاً ذلك بقوله: «كنت أتلقّى الكثير من الرسائل الإلكترونية والتهديدات»[80]. ومع ذلك، يوفّر (سبوكيو) عناوين بيوت، وأرقام هواتف غير مدرجة، ومعلومات خصوصية عن أناس آخرين من دون إذن منهم، على الرغم من أنّ كشف تلك المعلومات قد يعرّض هؤلاء الناس إلى التهديد أيضًا. ومع أنّ (الفيس بوك) يستغل معلومات الأشخاص الخصوصية، ويتاجر بها بصفقات مع المعلنين ومصمّمي الألعاب، إلاّ أنّه طرد أحد مستخدمي الموقع؛ لأنّه حاول استخدام برنامج حاسوب لنسخ بيانات خاصة به – لائحة الأصدقـاء – من صفحته على (الفيس بوك)[81]. وهدّد أيضًا باتّخاذ إجراءات قانونية ضد الفنانين الذيـن ابتكروا مشروع (لفلي فيسيـز)، وأزال حساباتهم عن الموقع[82]. دافـع الفنانون عن أنفسهم قائليـن إنّ «استفزاز الفـن التصويري»، الذي يقدّمونه يستخدم معلومـات متوافرة للعامّة، وبذلك فالأمـر قانونـي[83]. لكنّ الفنانين رضخوا نتيجة ضغط من محامـي (الفيس بوك). وأغلقوا الموقع،

لكنّهـم أبقـوا على موقع (فيس تـوفيس بوك دوت نت) الذي يشرح المشـروع، بما في ذلك المشقة القانونية التي واجهوها[84].

يمكن تفهّم انجذاب الناس إلى الشبكات الاجتماعية؛ فهي تتيح لهم التواصل، وتؤدّي الغرض نفسه الذي كانت تقوم به الهواتف والرسائل في ما مضى.

لكنّ القوانين تحمينا من الغرباء الذين يتنصّتون على مكالماتنا الهاتفية وقراءة بريدنا الخاص. حتـى المساجيـن يمكنهم إرسال رسائل إلى محاميهم من دون أن يطّلع عليها مسؤولو السجن. لكن كل ما ينشر على مواقع التواصل مستباح للقائمين على (الفيس بوك)، وأي أحد يبحث عن البيانات.

يغيّر (الفيس بوك) ومواقع التواصل الأخرى، أحداثًا كثيرة في حياتنا: كيف نعاشر، ونتسوق، ونعمل، ونتواصل مع من نحب. ويغيّرون العملية السياسية بحد ذاتها. وعندما بثّت المناظرة بين جون كينيدي وريتشارد نيكسون، ظهرت المخاوف أنّ العملية السياسية في طريقها إلى الانحدار؛ لتصبح مجرد مسابقة يفوز بها المرشح الذي يملك حضورًا أكثر عند الظهور على التلفاز. لكنّ المناظرات التلفزيونيـة كانت تجرى فـي العلن، وبإمكان أي شخص اختيار القنـاة التي تبث المناظرة. وتبنّت هيئة الاتصالات الفيدرالية قوانين تضمن للمرشحين وقتًا متساويًّا لعرض آرائهم.

يختلف الحال عند الحديث عن مواقع التواصل، فالفائز هنا ليس المرشح الذي يملك حضورًا قويًّـا علـى التلفاز، بـل الذي يملك أفضـل متخصّصين بالبيانـات. فقد أحرز بـاراك أوباما الفوز بالانتخابات الرئاسية؛ لأنّه كان متواجدًا بقوة على الإنترنت[85]. إذ أدار أحد مؤسسي (الفيس بوك)، كريس هيوز البالغ من العمر 24 عامًا حملة أوباما على مواقع التواصل، بعد أن أخذ إجازة من عمله الأصلي؛ لمساعدة باراك أوباما على الوصول إلى سدة الحكم.

تفـوّق الجمهوريـون على أوبامـا، واكتسحوا واشنطن فـي انتخابات عـام 2010م، من خلال الاستعمال الموجّه للبيانات الموجودة على مواقع التواصل، فقد استخدم جامعو البيانات المعلومات التـي حصلوا عليها من مواقع التواصـل، مثل: اهتمامات الناس بالإنجيـل، والمشاركات السياسية السابقة، إن كانوا ناخبين مُسجّلين أم لا، وتاريخ عمليات التسوق، والملفات العقارية لمعرفة الناخبين المحافظيـن بالاسم، ثم إرسال تلك البيانات إلى المرشحين عن الحزب الجمهوري، الذين أرسلوا بدورهـم رسائـل إلكترونية إلى الناخبين مباشرة، قاطعين وعـودًا، ومتّخذين مواقف لم تظهر إلى العلن أبدًا، وبعيدًا عن أعين منافسيهم أيضًا.

بما أنّ الحقوق الشخصية للأفراد، ومستقبل العملية السياسية على المحك، فقد حان الوقت لمعرفة كيف سنحمي أنفسنا بصفتنا مواطنين في الشبكة الاجتماعية. ما المسؤوليات التي يتحمّلها الأفراد؟ ما القوانين التي يجب أن تحكم ما يمكن أن تفعله مواقع التواصل الاجتماعي، أو طرف ثالث في شخصياتنا الرقمية وبياناتنا؟ ما الحقوق التي يجب أن يحصل عليها مواطنو مواقع التواصل؟

أصبحت المسائل المعقدة التي تسبّبت بها مواقع التواصل في الواجهة بعد أحداث الشغب التي شهدتها بريطانيا في عام 2011م. شعر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، الذي وصف المجتمعات الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعي سابقًا بأنّها «بارعة»، بشعور مختلف حالما بدأ المشاغبون بالتواصل في ما بينهم عن طريق (الفيس بوك، وتويتر، والبلاكبيري مسنجر) لتبادل المعلومات عن الأماكن المناسبة للنهب.

قال رئيس الوزراء مخاطبًا مجلس العموم: «سيصعق كل من يشاهد هذه الأحداث المريعة، من مدى التنظيم الذي حظيت به من الإعلام الاجتماعي. لذا، فنحن نعمل مع الشرطة، والمخابرات، والقائمين على وسائل الإعلام لمعرفة إذا كان من حقنا إيقاف الخدمة عن الناس، عندما نكون متأكّدين أنّها ستستخدم لأغراض العنف، وخرق النظام، وارتكاب الجرائم». وقد سألت الشرطة إن كانوا في حاجة إلى سلطات أخرى جديدة[86].

أوضح عضو البرلمان البريطاني ديفيد لامي، أنّ المشاغبين استخدموا (البلاكبيري مسنجر) لإرسال رسائل مشفّرة وغير قابلة للتتبّع إلى بعضهم بعضًا، وحث الشركة المصنعة لأجهزة بلاكبيري، (ريسيرش إن موشن)، على فصل الخدمة كاملة لحين عودة الهدوء إلى الشوارع[87]. طلب رئيس الوزراء إلى (تويتر) و(الفيس بوك) أيضًا إزالة الرسائل، والصور، ومقاطع الفيديو التي قد تذكي نيران الشغب[88].

رد مناصرو الحقوق المدنية فورًا. فسأل جيم كيلكوك، المدير التنفيذي لمنظمة المناصرين عبر الإنترنت التي تدعى مجموعة الحقوق الكاملة: «كيف يمكن للناس أن يعرفوا بوجود شخص يخطّط لافتعال أعمال شغب»؟ وأضاف: «من الذي لديه الحق بإصدار قرار كهذا؟» ستكون المناصرات المشروعة والاحتجاجات المبررة عرضة للخنق، إذا خضع أعضاء شبكات التواصل والمواقع الإلكترونية إلى الرقابة.

لمواقع التواصل الاجتماعي فوائد جمّة، لكنّ مواطني أمّة (الفيس بوك) الذين ينعمون بتلك الفوائد، قد لا يدركون أنّ لها مساوئ أيضًا. أُسّست الأمّة اليافعة منذ أمدٍ ليس بالبعيد، قبل أقل من

عشر سنوات تحديدًا. كان المواطنون الأصليون طلبة جامعات، ما زالوا صغارًا على تجربة التمييز المستفحل في أماكن العمل، والعلاقات العاطفية، أو عند الحصول على قرض مالي بناءً على ما نشروه على مواقع التواصل. وعلى الأرجح، لم يدركوا بعد إلى أي حد تتأثر حياتهم الواقعية بما يجري مع نظيرهم الرقمي.

انضم الناس إلى أمّة (الفيس بوك) سعيًا وراء حرّية التجمع والتعبير، والفرصة لتطوير الذات. لكن ما لم يتم حماية حقوق الأفراد، فستعمل مواقع التواصل على تضييق تصرفاتهم، والحد من فرصهم بدلاً من توسيع آفاقها. ومن الناس من فقدوا وظائفهم فعليًّا بسبب أنشطة قانونية تمامًا، كظهور صورة على (الفيس بوك) لموظف يحتسي النبيذ. وظهرت معايير جديدة للتصرّف لا تعكس أمورًا خارجة عن النطاق، مثل أن «يصادق» القضاة المحامين.

تقوم مواقع التواصل الاجتماعي، بالاستيلاء على الكثير من مسؤوليات الحكومة التقليدية من دون أيّة حماية قانونية لمواطنيها. إنّ الهدف الاقتصادي المحدّد لمواقع التواصل – التربّح من البيانات الشخصية– مجهول من قِبَل المواطنين الذين قد يوصلهم ذلك إلى مكان لا يودّون العيش فيه.

وُضِع دستور الولايات المتحدة من قِبَل سياسيين فلاسفة، كان همهم يتمحور بوقار حول السؤال الميتافيزيقي: ما الذي يجب عمله للوصول إلى الازدهار على المستويين الفردي والاجتماعي؟ كانوا على يقين أنّ العيش الملهم والمتناغم، يتطلّب تبنّي مبادئ تناسب شتى المجالات؛ من حل النزاعات إلى تشجيع الإبداع، ومن تنظيم العلاقة مع الأمم الأخرى، إلى حماية حقوق الأفراد.

اعترف السياسيون بأهمية حماية خصوصية الفرد، وأكّدوا على سهو الإجراءات الحكومية. فقد طلبوا أن تكون القوانين الضابطة للعلاقة بين المواطنين والحكومة معروفة بوضوح سلفًا، وأن لا تغيير من دون إخطار المواطنين ومعرفة رأيهم بالأمر. فضّلوا أن تكون الحكومة منفتحة بشأن ما تفعله، مؤمنين أنّ «أشعة الشمس هي أفضل مطهّر»، مثلما قال القاضي في المحكمة العليا لويس براندیز بعدها بمئة عام، ولاحظوا أهمية أن يكون المرء قادرًا على إعادة حساباته، والحصول على بداية جديدة.

نجد أنّ هندسة الحاسوب وجمع البيانات لا الفلسفة، هي القوة المحرّكة لسياسات أمّة (الفيس بوك). إنّ ما يحفّز الاقتصاد في (الفيس بوك) هو السعي وراء المزيد من المعلومات والمزيد من الناس؛ لأنّ الدخل الذي تجنيه الخدمة يعتمد على مقدار البيانات التي تُجمع. يتجاهل مديرو مواقع التواصل عادة، القيم التي يتمركز حولها الدستور الأمريكي. ويرى مؤسسو (الفيس بوك) مثلاً، أنّه

يجب التخلّي عن الرغبة في الحصول على الخصوصية، فعلّق مارك زاكيربيرغ خلال مقابلة في عام 2010م، على قرار (الفيس بوك) جعل بعض المعلومات التي كانت خصوصية في ما مضى عامّة قائلاً: «أصبح الناس يشعرون بأريحية ليس فقط في مشاركة معلومات من شتى الأنواع، بل بانفتاح أكثر ومع عدد أكبر من الأشخاص»[90]. يقول المبرمج السابق لـ (الفيس بوك) شارلي شيفر: «أشعر أنّ مارك لا يؤمن بالخصوصية كثيرًا، أو أنّه على الأقل يؤمن أن الخصوصية مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف»[91].

تمنعك الطريقة التي بنيت عليها مواقع التواصل الاجتماعي، من إعادة اكتشاف نفسك. فبمجرد أن تصبح المعلومات والصور التي تخصك على الشبكة؛ عندها قد تستخدم ضدك إلى الأبد.

بما أننا أصبحنا نعيش في عالم مواز على (الفيس بوك)، فقد آن الأوان أن نعرف ماهية المبادئ التي يجب أن تحكم هذه الأمة، تمامًا مثلما يحدث عند إنشاء بلد جديد. هل ما زالت المبادئ التي تأسست عليها الولايات المتحدة والدول الديمقراطية الأخرى، تلقى صدى عند الناس في وقتنا الحالي؟ هل تستطيع تلك المبادئ إرشاد الأحكام التي تطبّق في مواقع التواصل الاجتماعي؟

قد يبدو مقترح وضع دستور لمواقع التواصل الاجتماعي سخيفًا. فمواقع (الفيس بوك، ومايسبيس، وجوجل، وتويتر، ويوتيوب)، جميعها كيانات خاصة، بينما يتحكّم الدستور الأمريكي بتصرّفات الحكومة فقط، وليس الكيانات الخاصة. لكن هذه ليست هي الحال في بلدان أخرى، مثل ألمانيا، وإيرلندا، وجنوب إفريقيا، ودول الاتّحاد الأوروبي[92]، حيث تطبّق المبادئ الجوهرية المنصوص عليها في الدستور على القطاع الحكومي والشركات الخاصة أيضًا. وفي النهاية، توجد شركات أقوى من بعض الحكومات، و(الفيس بوك) مثال حي على هذه الحالة.

وحتّى في الولايات المتحدة، تُعدّ المبادئ الجوهرية المنصوص عليها في الدستور مرشدًا للقطاع الخاص. قامت الفكرة المستوحاة من التعديل الرابع عشر، الذي ينص على المساواة في الحماية تحت مظلة القانون، بتمكين الكونغرس من تشريع قوانين الحق المدني التي تضبط سلوك المؤسسات والأفراد. مثلما ألهم بند حماية الخصوصية الموجود في التعديل الرابع القضاة، للسماح برفع قضية على المؤسسات أو الأفراد الذين يفشون خصوصيات الآخرين من دون إذن.

لسنا في حاجة إلى التفكير في دستور مواقع التواصل الاجتماعي على أنّه حزمة من القوانين- مثل قانون الواردات الداخلي- التي تتحكّم بأدق تفاصيل ما يمكن للمواقع القيام به. وبدلاً من ذلك، يجب عدّه مرجعًا يعبّر عن القيم الجوهرية، التي يجب استخدامها للحكم على الأنشطة التي تجري على مواقع التواصل ومواطنيها. حيث يمكن استخدام تلك المبادئ؛ للبت في الجدل الدائر في

المجتمع حول مواقع التواصل، ليس فقط تقديم الإرشاد للمواطنين في ما يخص التقنية التي يجب أن تُرفض، بل قرارات المحاكم والمشرّعين التي تتّقق بالمبادئ التي يجب أن تسود أيضًا.

تستطيع المبادئ مساعدة المحاكم في كثير من الحالات على البت في قضية، وتحليل قانون سارٍ، والسماح باستخدام دليل معيّن في المحاكمة من عدمه. وتستطيع تلك القيم تقديم الإرشاد إلى المشرّعين الذين ينوون تبنّي قوانين جديدة لتنظيم عمل مواقع التواصل.

تتغيّر طبيعة مواقع الاتصال باستمرار. تُطرح تقنيات جديدة، ما يضع المستخدم أمام مسائل جديدة. قد تكون حزمة من القوانين الدقيقة والصارمة التي تنظّم عمل المواقع فاعلة الآن، لكن سرعان ما ستصبح بالية شأنها شأن قوانين أخرى وضعت لحماية الناس، مثل قوانين التنصّت الهاتفي، وقوانين التوافق، التي فشلت في خدمة احتياجات مجتمع الإنترنت الحالي وحمايتها. يجب أن يكون دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح، على عكس قانون الواردات الداخلي الصارم، مرنًا وخاضعًا للمبادئ الأساسية التي يجب عدم التخلي عنها. يجب أن تخاطب أحكامه الإجراءات التي تقوم بها الوكالات الحكومية، والمؤسسات المجتمعية، والمجتمع بشكل عام.

لدى كل أمة ديمقراطية مبادئ تتحكّم بالحقوق التي يملكها الأفراد في المُلكية، والخصوصية، والحياة، والحرّية. ويستحق مواطنو أمة (الفيس بوك) الشيء نفسه.